



المجلس الأعلى للقضاء
الدراسات القضائية (٦٨)

الحكام والخبرة القضائية وآثارها في الإثبات دراسة قضائية قانونية مقارنة

إعداد

مُعَاذُ بْنُ سَعْدِ بْنِ سُعُودِ السَّاعِدِيِّ
القاضي بدويان المظالم



مقدمة الجمعية



الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه، وبعد:

فتهدف الجمعية العلمية القضائية السعودية (قضاء) دوماً إلى المشاركة الفاعلة في الجهود المبذولة لتطوير القضاء وما يتصل به من الجوانب العلمية والعملية، وتقديم البحوث والدراسات التي تجلّي تميز القضاء الإسلامي وأصوله وقواعده وتطبيقاته، وإبراز جوانب العدالة فيه، والإجابة عما يُثار حوله من شبهات، وتسعى إلى التنسيق بين المتخصصين -من القضاة والمحامين والباحثين في الشؤون العلمية القضائية-، ومد الجسور بينهم وبين الجهات العلمية والإعلامية ونحوها.

وتشرف الجمعية بنشر هذا الملف المعنون له بـ (أحكام الخبرة القضائية ودورها في الإثبات - دراسة قضائية قانونية مقارنة)، من إعداد فضيلة الشيخ/ معاذ بن سعد بن سعود الساعدي -القاضي بديوان المظالم -وفقه الله-.

وتسهم هذه الصفحات في دعم الساحة العلمية القانونية في هذا المجال، فقد جمعت بين الجانبين النظري والتطبيقي، إضافة إلى بعض الآراء المقارنة في المسائل المهمة، وتكثر الاستعانة بالخبرة في العملية

القضائية وفي جل المحاكم تقريباً، وستعزز هذه الدراسة من فهم تفاصيل الخبرة وإجراءاتها وأحكامها النظامية، لتكون دليلاً لكافة المعنيين بها، من قضاة وخصوم وخبراء ونحوهم.

والجمعية إذ تنشر هذا العمل المميز؛ فإنها تشكر من قام بإعداده، وترحب بالتواصل مع جميع الجهات والمتخصصين الراغبين بتقديم الدراسات والمشاريع القضائية والنظامية، وتشرف بتقديم كافة سبل التعاون.

مَرْكَزُ قَضَاءِ اللَّبْحُوثِ وَالذَّرَاسَاتِ

m@qadha.org.sa

المقدمة



الحمد لله وحده، وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد،
وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

فيعدُّ القضاء عنصراً مهماً في المجتمع الإنساني، وركيزة أساسية في الهرم البنائي للدولة، وهو في المملكة العربية السعودية يعد أحد سلطاتها، وتتجلى أهميته من خلال وظيفته الرامية للوصول إلى الحق والعدالة بين أطراف النزاع، ولا ريب أنه مفترض بالقاضي العلم بالقانون ومبادئه وكل ما يتصل بقواعد العدالة؛ للقيام بوظيفته والوصول إلى النتيجة التي يتغيها القانون في النزاع الماثل أمامه، ولا أدل على ذلك من أن القاضي هو الخبير الأول فيما يُعرض عليه من منازعات، وقد أضحي حكمه متمتعاً بالحجية والإلزام والنفاز، وإلى جانب ذلك تقتضي الطباع البشرية النقص وعدم الإدراك المطلق، وهذا ما ينطبق على القاضي، فلا يمكن له أن يحيط بكافة العلوم، ولا أن يتمتع بجميع الخبرات، فيتعذر عليه في كثير من الأحيان الفصل في الخصومة؛ لاحتوائها على بعض المسائل الفنية الدقيقة التي يجب كشفها وإظهارها لينجلي وجه الحقيقة، سيما مع كثرة المنازعات وتشعبها واختلاف طبيعتها، فقد نال النزاع القضائي ما نال الحياة المعاصرة من تطور وتسارع لم يكن كما في سابق عهده.

ولما كانت المهمة الأساسية للقاضي والغاية من اللجوء إليه هي الفصل في النزاع أياً كان نوعه، فقد يتعذر على القاضي في بعض الحالات أن يباشر بنفسه تحقيق كل أو بعض وقائع الدعوى إذا كان تحقيقها يتطلب الإلمام بعلم أو فن أو معرفة تخرج عن معارف وتكوين القاضي، كالطب والهندسة والمحاسبة وغيرها، لهذا أجاز القانون للقاضي صلاحية ندب خبير أو أكثر لإبداء رأيه في تلك المسائل، كما لأطراف النزاع أن يطلبوا من المحكمة أن تندب خبيراً أو أكثر.

وعلى ذلك تعد الخبرة القضائية أحد أهم وسائل ودعائم الإثبات في كافة الأقضية، وأضحى اللجوء -في العملية القضائية- لذوي الخبرة أمراً مألوفاً لاستجلاء الحقيقة والاستئناس برأيهم في المسائل التي تستدعي الخبرة.

ويبدو لنزيل الساحة القضائية والمتعامل معها؛ اعتماد كثير من الأقضية على تقارير الخبراء، ومن جانب آخر تُعد الخبرة القضائية من طرق الإثبات الموضوعية، وتتصل بها إجراءات عديدة موضوعية وشكلية، وتكثر بشأنها القواعد والقيود الواجب مراعاتها، والتي يترتب على مخالفتها بطلان تلك الإجراءات؛ مما ينال من الحكم القضائي الذي تضمن الاستعانة بهذه الخبرة، وتظهر أهميتها في الدور الذي تؤديه في الإثبات إيجاباً أو سلباً.

ولأهمية الموضوع، وارتباط الحكم القضائي -المتكئ على الخبرة القضائية- صحةً وخطأً وكماًلاً ونقصاً بعمل الخبير ومدى استيفاء أطراف

العملية القضائية الإجراءات الشكلية والموضوعية المتعلقة بالخبرة؛ أفرد المنظم السعودي أحكاماً خاصة بالخبرة القضائية في الباب العاشر من نظام الإثبات السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٤٣) وتاريخ ٢٦ / ٥ / ١٤٤٣ هـ، إضافة إلى أدلته الإجرائية، كما صدر بشأنها من وزير العدل القواعد الخاصة بتنظيم شؤون الخبرة أمام المحاكم، وكل ذلك ينبئ عن أهمية هذا الموضوع ويدعو للعناية به.

لأجل ما تقدم؛ رغبتُ في الكتابة حول هذا الموضوع وعنوانه: (أحكام الخبرة القضائية ودورها في الإثبات - دراسة قضائية قانونية مقارنة).

واتبعت المنهج التحليلي، وذلك من خلال تحليل بعض النصوص النظامية واستنباط الأحكام منها، إضافة إلى المنهج المقارن بين النظام والقضاء السعودي وبعض القوانين والأقضية المقارنة.

ومن الله استمد العون، ومنه أسأل التوفيق والسداد والنفع لي وللمن يقرأ.

مُعَاذِ بْنِ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ

Mua.alsaedi@gmail.com

+٩٦٦٥٤٢٩١٩٧١٨

فهرس الموضوعات



مقدمة الجمعية	٥
المقدمة	٧
المبحث الأول: مفهوم الخبرة، وأهميتها، وتطورها التاريخي، وتمييزها عن وسائل الإثبات الأخرى	١٣
المطلب الأول: مفهوم الخبرة القضائية	١٦
المطلب الثاني: أهمية الخبرة القضائية	٢١
المطلب الثالث: التطور التاريخي للخبرة القضائية	٢٥
المطلب الرابع: موقف الفقه الإسلامي من الإثبات بالخبرة ...	٢٩
المطلب الخامس: المركز القانوني للخبير	٣٤
المطلب السادس: الفرق بين الخبرة ووسائل الإثبات	٤٠
المبحث الثاني: الإجراءات النظامية الخاصة بالخبرة	٤٩
المطلب الأول: طلب إجراء الخبرة	٥٣
الفرع الأول: حرية الأطراف في اختيار الخبراء	٥٣
الفرع الثاني: نطاق عمل الخبرة	٥٦
الفرع الثالث: مدى التزام المحكمة بالموافقة على طلب إجراء الخبرة	٥٨
الفرع الرابع: مضمون قرار إجراء الخبرة	٦١
المطلب الثاني: تعيين الخبراء وردهم	٦٤
الفرع الأول: تعيين المحكمة للخبراء	٦٤
الفرع الثاني: رد الخبراء وتنحيهم	٦٩

المطلب الثالث: مباشرة الخبير لأعماله	٧٨
الفرع الأول: البدء بإعداد التقرير	٧٨
الفرع الثاني: إيداع تقرير الخبرة	٨٤
المبحث الثالث: دور تقرير الخبير في الإثبات ومسؤوليته	٨٩
المطلب الأول: مناقشة تقرير الخبرة	٩٤
المطلب الثاني: دور التقرير في الإثبات	١٠٥
الفرع الأول: دور المحكمة حيال تقرير الخبير	١٠٥
الفرع الثاني: بطلان تقرير الخبير وآثاره	١١٥
المطلب الثالث: مسؤولية الخبير	١٢١
أولاً: مسؤولية الخبير المدنية	١٢٣
ثانياً: مسؤولية الخبير الجزائية	١٢٩
ثالثاً: مسؤولية الخبير التأديبية	١٣١
الخاتمة	١٣٥
قائمة المراجع	١٣٨
قائمة مراجع القوانين والأنظمة	١٤٩
فهرس الموضوعات	١٥١

